ازمة السكر.. الى اين

ان الازمات التي يتخبط بها النظام اللبناني ما هي الا نتيجة لتركيب النظام القائم على الاستغلال والاحتكار والجشع . وما ان تنتهي ازمة حتى نسمع بازمة جديدة تحمل في طياتها الكثير من البؤس والشقاء للفقراء وسائر الكادحين . فمع اختفاء العديد من المواد الضرورية للسكان واستفحال موجة الغلاء الفاحشة والتي ارهقت كاهل الاغلبية الساحقة، تظهر على الساحة من جديد ازمة جديدة تساهم في تردي الوضع اكثر فاكثر وهي ازمة السكر .

فمشكلة احتكار المواد الغذائية الضرورية للانسان ليست مشكلة افراد ، وانما هي مشكلة جماعات تحتكر من اجل افقار جماعات اخرى وزيادة في الارباح التي تجيء على حساب الشعب وتعبه وشقائه . وكل هذا ياتي ببمباركة الدولة والنظام القائم اساسا على الاحتكار والاستغلال .

وكان الوزير عباس خلف قد وجه نداء الى التجار والمحتكرين و « الشعب ايضا » يدعوهم فيه الى الامتناع عن التخزين ، فكيف يمكن للشعب ان يساعد على تخزين السكر وهو الذي يصرخ وينادي لتامين كيلو واحد لسد حاجته ؟

فيكفيكم يا حضرة الوزير تضليلا للجماهير الفقيرة البائسة ، ويكفيكم ممارسة الدجل على هذا الشعب الذي ينن تحت وطاة الحياة الاقتصادية المزرية ويكفيكم خداعا لهذه الاغلبية الساحقة من سكان لبنان لانها لم تعد تتحمل هذا الكابوس من الظلم والاستغلال بمساعدتكم ومباركتكم . واعمدوا الى ايجاد معمل اخر لانتاج السكر كي يكفي سكان لبنان وسوريا ايضا ، واعمدوا الى استلام محصول الشمندر من مزارعي لبنان حسب الاتفاق الذي عقدتموه معهم في الماضي دون استغلال واستثمار لتعب هؤلاء وامتصاص دمهم ، كي يمكنكم بالتالي توزيع السكر على جميع السكان دون تهيهم وارهاقهم .

فالحل اذن موجود يا حضرة الوزير والشعب اصبح ينظر الان نظرة حقد على بائعي الحلويات بعد ان اصبح ثمن الكيلو اكثر من ١٥ ليرة ونظرتين وثلاث على نظامكم ودولتكم واحذروا اليوم الذي سينتفض فيه الشعب .

من السهل على لبنان اذا اراد فعلا حل ازمة السكر اقامة مصنعين جديدين للسكر ، بامكان كل منهما تصنيع ١٠٠٠٠٠ الى ١٥٠٠٠٠ طن من الشمندر السكري ، بشرط تامين المساحات الاضافية من الارض لزراعة الشمندر السكري ، والمصنع الجديد الذي بامكانه تصنيع ١٥٠٠ طن شمندر يوميا لمدة اقصاها مائة يوم يكلف ٢٣ الى ٢٥ مليون ليرة ...

صادروا الغاز الموجود في خزانات الشركات الاحتكارية تنتهي الأزمة

قوارير الغاز فارغة

ازمات النظام اللبناني ، كازمات اي نظام راسمالي احتكاري ، ما ان تتجمد ازمة حتى تتفجر ازمات اخرى غيرها ، وهكذا دواليك . فاضافه الى ما يعيشه اللبنانيون من ازمات في كثير من المجالات ، التي تؤدي غالبا الى زيادة تكاليف المعيشة في ظل اجور محدودة . فقد برزت ازمة الغاز كازمة مستجدة، الهدف النهائي منها ، هو فرض زيادة على اسعار « القارورة » وتثبيت السعر الجديد من خلال الضجة المفتعلة التي شارك فيها وزير الصناعة والنفط، « الكتائبي » لويس ابو شرف .

وبهذا الصدد ، اكد رئيس نقابة بائعي الغاز بالمفرق السيد كمال عبيدي ان خزانات شركات توزيع الغاز مليئة بالغاز . وقد حدد معالم الازمه على الشكل التالي :

هناك ٤ شركات كبرى مضربة عن العمل بتاتا وترفض بيع اي قارورة لاي بائع ، وهذه الشركات هي شل غاز صاحبها بيار فرعون ، سودي غاز صاحبها فيليبين ، ليكو غاز صاحبها نانالوري ، نيو غاز صاحبها نبيه الصيداني . وهذه الشركات توزع حوالي ٧٥ بالمئة من الغاز المستهلك في لبنان . ولذلك حصل هذا النقص الكبير في كميات الغاز عند الباعه .

والى جانب هذه الشركات الكبرى هناك ٥ شركات صغيرة اخرى توزع بشكل اعتيادي ولكنها غير قادرة على تامين سوى ٢٥ بالمئه من مجموع استهلاك لبنان .

ويضيف رئيس النقابه ، ان ازمة الغاز يمكن حلها فورا بدون زيادة الاسعار ، اذا اعتمدت الدولة سياسة حازمة تجاه الشركات ، وذلك بمصادرة كميات الغاز الموجودة في خزانات الشركات بين بيروت وجونيه ، والزام هذه الشركات بتعبئته وبيعه بالسعر المحدد ، لان كامل هذا الغاز هو من الغاز اللبناني المنتج في مصفاتي الزهراني وطرابلس وقد اشترى بسعر ١٥٠ ليرة للطن الواحد .

والحل الاخر الذي يرافق مصادره الغاز المخزون ، هو تامين ١٠ صهاريج جديدة لنقل الغاز من العراق ، اضافه الى الصهاريج التي تنقل الغاز العراقي حاليا من بغداد الى بيروت ، لان العراق يستطيع بيع لبنان كامل حاجته وبسعر ٢٧٥ ليرة للطن واصل الى بيروت اذا تامنت صهاريج النقل . بينما الغاز المستورد من الدول الاوروبية يكلف بين ٤٠٠ ، ٥٠٠ ليرة للطن .

واكد كمال عبيدي على انه من اول نيسان وحتى اخر تشرين الحالي ، يصبح انتاج مصفاتي الزهراني وطرابلس زائدا عن استهلاك البلاد ، وتصبح الازمة منحله تلقائيا، او تتسابق شركات الغاز على شراء الغاز الوطني بـ ١٥٠ ليرة للطن .

واخيرا صادروا الغاز الموجود في مستودعات المحتكرين تحلوا الازمة ..

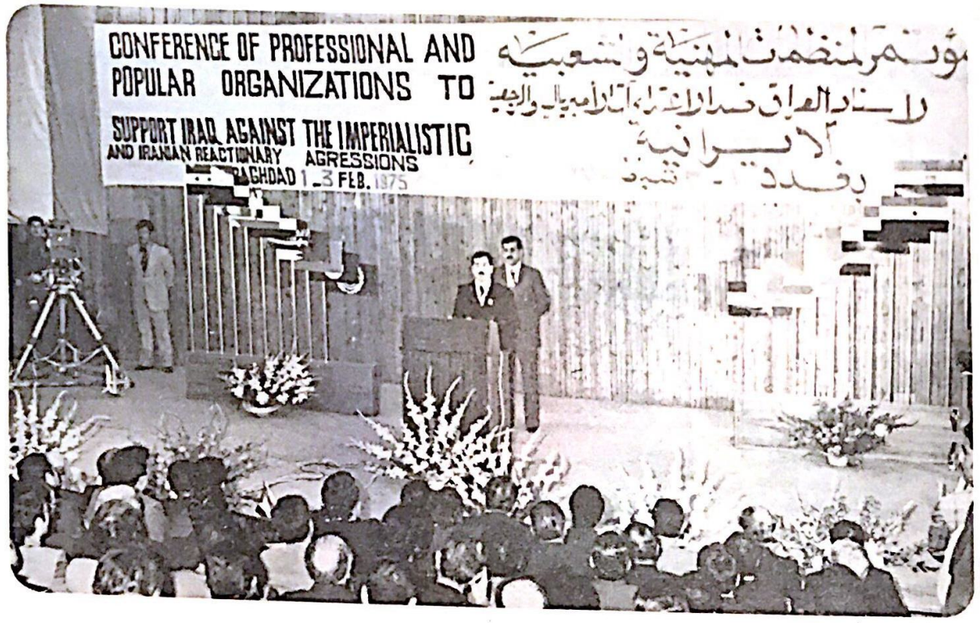

صدام حسين يطالب الجماهير والمنظمات الشعبية العربية

بمساندة العراق والخليج العربي ضد الاعتداءات الايرانية والامبريالية

برعاية الرئيس احمد حسن البكر افتتح في قاعة الجامعة المستنصرية في السادسة من مساء السبت ١ شباط مؤتمر المنظمات المهنية والشعبية لاسناد العراق ضد الاعتداءات الامبريالية والرجعية الايرانية بحضور اكثر من ٢٥٠ شخصية وقد يمثلون المنظمات العربية والصديقة وقد استمر المؤتمر ثلاثة ايام ..

وقد القى كلمة الافتتاح السيد صدام حسين نيابه عن الرئيس البكر ، اكد فيها : « على قدرة الامة العربية على مواجهة كل المؤامرات والتهربات والمخططات العدوانيه اذا نحن وضعنا طاقات الامة في ساحة المعركه ونظمناها تنظيما جيدا ووجهناها توجيها قوميا صحيحا . وتجارب امتنا العديدة تجدر هذه الثقة » .

وتطرق الى الاعتداءات الايرانيه المتكررة على حدود العراق فقال : « لقد مارس النظام الايراني اعتداءات متكررة على القطر العراقي تمثلت في الغاء معاهدة عام ١٩٣٧ من جانب واحد . ومنذ ذلك الحين بقصد نهجه العدواني ضدنا بالاعتداءات العسكريه المتتالية على حدودنا الشرقية ، وبحشده قوات عسكرية كبيرة على تلك الحدود . » .

واضاف : « لقد حدث ذلك كله وامتنا العربيه تواجه احرج الظروف في صد العدوان الصهيوني الغاشم عليها وفي الوقت الذي كان شعبنا العربي باسره وشعبنا العربي في فلسطين بوجه خاص يعبيء كل طاقاته من اجل تحرير ارضه المغتصبه » .

واضاف : « فكما انتصر العرب كلهم لفلسطين وانتصروا لسيناء والجولان وكما سالت دماؤهم هناك فان العرب جميعا حكاما وجماهير ومنظمات مطالبون بان ينتصروا للعراق وان ينتصروا للخليج العربي فالدم الذي يراق اليوم في جبال شمال العراق هو من نفس النبع الذي اريق فيه الدم في سيناء والجولان وفلسطين .

ان هذا الموقف القومي الصحيح هو الذي يوفر لنا ما نحتاجه جميعا من الحماية وهو الذي يوصلنا جميعا الى النصر في معاركنا القومية » .

وقد اختتم كلمته بالتاكيد على قدرة الجماهير العربيه على انتزاع النصر فقال : « واننا لواثقون من ان هذه الشعوب تقف مع شعبنا العربي وترفض النهج الخاطيء والعدوان الذي تمارسه حكومتهم ونقول ايضا باننا في الوقت الذي نعبر فيه عن العزم الشديد على مواجهة المخططات الامبريالية العدوانيه وعلى ردع اي عدوان غاشم يقع علينا فاننا مستعدون لمصافحه الايدي الراغبه في اقامة علاقات طبيعية ومتكافئة تحفظ سيادتنا وحقوقنا المشروعه وتجنب هذه المنطقة من العالم الكوارث والدمار » .